تنامي هجرة العمل الدولية

أمين إبراهيم

أحدثت العولمة تغيرات غير مسبوقة في العلم والمعرفة والتكنولوجيا المتقدمة خاصة في مجالات الاتصال ، صاحبها بروز الشركات المتعددة الجنسيات ، وتغير أنماط العمل وأماكنه ، وفي أحجام المشروعات وأهدافها ، ومن أهم المؤشرات حول ابرز التحولات التي شهدتها الهجرة على الصعيد الدولي وبخاصة خلال العشرية الأخيرة ، تفيد التقارير الدولية الحديثة والمعنية بقضايا الهجرة الدولية وبالأخص تقرير اللجنة الدولية للهجرة وتقرير الأمين العام للأمم المتحدة 2006م والتقارير السنوية لمنظمة الهجرة الدولية وتقارير منظمات التعاون والتنمية ، بان اتجاه حجم الهجرة للعمل خلال الفترات الأخيرة في تزايد ، كما تتوقع تناميها أيضا خلال الفترات التالية ، حيث تزايد عدد المهاجرين في العالم خلال الفترة ما بين 1990م و 2005م بحوالي 35 مليونا ، وبالتالي فان إجمالي المهاجرين في العالم بلغ حوالي 191 مليون شخص ، وتتجه معظم هذه الهجرات الحديثة إلى البلدان الصناعية الغربية ، حيث يهاجر واحد من كل ثلاثة إلى إحدى الدول الأوروبية ، ويوجد واحد من كل أربعة مهاجرين بالولايات المتحدة الأمريكية ، غير انه يلاحظ أن نسبة المهاجرين من مجموع السكان في البلدان الغربية لا تتعدى 11% ، وذلك خلافا للهجرة إلى بعض الدول النامية ، مثل دول مجلس التعاون الخليجي التي تصل الهجرة إليها إلى أكثر من خمسة أضعاف هذه النسبة.

- ويتبين أيضا تناقص عدد الدول الرافضة للهجرة إليها ، حيث تراجعت نسبة الدول الراغبة في الحد من الهجرة من 40% إلى 22% خلال العشرية الأخيرة (1996م و 2005م) ، وتتوقع الاستشرافات المستقبلية كافة تزايد أعداد المهاجرين على نحو عام ، باعتبار تداعيات العولمة وتدعيم الفجوة واستمرارها بين البلدان المصنعة والبلدان النامية بالجنوب ، حيث صاحب العولمة بروز أسواق عمل كوكبية عابرة للجنسيات ، فبعد أن كانت الجنسية من بين أهم محددات استقبال الأيدي العاملة - حيث كانت كندا تركز على الرجل الأبيض فقط على سبيل المثال - أضحت الهجرة إليها تشمل كل الجنسيات ومن كل القارات ، فوصلت الهجرة إليها من الصين والهند في عام 1999م إلى 30% من إجمالي المهاجرين ، وبعد أن كانت الهجرة إلى الولايات المتحدة تأتي من 21 بلدا وصلت إلى 41 بلداً ، وزاد اتجاهها نحو العمالة الآسيوية بكثافة واضحة بعد أن كانت تضع قيودا أمام هجرة العمالة من هذه البلدان .

- والظاهرة الأخرى الملفتة للانتباه في التحولات في خصائص المهاجرين إلى الدول الغربية في ذلك التنامي المتواصل لهجرة الكفاءات والمتعلمين، حيث ارتفع عدد الذين أكملوا التعليم الجامعي والمولودين خارج بلدان الهجرة من 9.4 ملايين عام 1995م إلى 14.7 مليويا عام 2000م، وتضاعف عددهم في أوروبا خلال عشرية التسعينات من 2.5 مليون عام 1990م إلى 4.9 مليوين عام 2000م، وقد حدث هذا نتيجة لتغيرات كثيفة في تكنولوجيا الإنتاج والمعرفة ، والحاجة الملحة إلى عمالة بمواصفات خاصة عالية الكفاءة والمهارة والقدرة على التعليم الذاتي ، وفي نفس الوقت عالية الأجور وقليلة العدد ، فكان تنامي الإقبال على الكفاءات والسعي المتواصل لجذبها بكل السبل الممكنة .

- ويبين التقرير الدولي للهجرة في العام 2005م تبعات هذه الظاهرة من حيث تداعياتها على دول الإرسال النامية ، خاصة تزايد هجرة العاملين من القطاعات الحيوية بها ، مثل قطاعي الصحة والتعليم ، واللذين يمثلان التحدين الرئيسيين لتحقيق التنمية في هذه البلدان ويمثلان أيضا أولوية في أهداف التنمية للألفية ، وفي حين ترفض العديد من البلدان الأوروبية قبول العمالة العادية ، فهي تدعم تطوير القوانين والتشريعات المشجعة للهجرة الانتقائية لصالح الكفاءات والميسرة دخولهم وإقامتهم ببلدان الاستقبال الغربية .

وحدث - ربما - على نحو صامت تحول هام في خصائص المهاجرين ، حيث تزايدت على نحو ملحوظ هجرة النساء ما بين الستينات والتسعينات من 35% إلى 48% من مجموع المهاجرين لتصل عام 2005م إلى 50% ، وزادت نسبتهن من الدول النامية لنحو 105 ملايين أسيويه ، يعملن في مجال التمريض والترفية والخدمات الشخصية ، ومعظمهن غير مسجلات في بلدان الاستقبال .

- وأخيرا ، يلاحظ تنامي الهجرة الموسمية والهجرة المؤقتة ، حيث تضاعف - على سبيل المثال - عدد المهاجرين تحت هذا المسمى ثلاث مرات في استراليا ومرتين في ايطاليا وأربع مرات في أمريكا الشمالية خلال الفترة 1991و2000م مقارنة بالفترات السالفة ، وهذه الظاهرة جديرة بالانتباه وبالأخص بالنسبة للدول العربية المرسلة للعمالة ، والتي تواجه سياسات غلق الأبواب من قبل الدول الأوروبية ، حيث قد يمثل هذا النوع من الهجرة إحدى الفرص التي يمكن توظيفها بشكل جيد للتخفيف من استمرار انسداد أفق الهجرة إلى البلدان الأوروبية ، خاصة فيما يتعلق بإمكان إبرام اتفاقيات لهجرة مؤقتة تبدو الأسواق الأوروبية في حاجة إليها ، باعتبار مرونتها في الاستجابة لاحتياجات أسواق العمل المتغيرة ومحدودية مدتها ، كما يمكن أن تساهم هذه الهجرة أيضا في التخفيف من حدة الطلب على الهجرة وخاصة الهجرة غير النظامية للعمالة قليلة المهارة من دول الإرسال العربية ، علما أن قسما من هذه الهجرة المؤقتة يتحول إلى هجرة دائمة .

ماذا نعني بالسياسة السكانية

رغم عدم توفر بيانات دقيقة عن بطالة الشباب في كل البلدان العربية لأسباب علمية خاصة بمفهوم البطالة ومحدداتها ، وأسباب سياسية ترنو إلى تجميل صورة البطالة ، إلا إن هناك بيانات تقريبية حول عدد من البلدان العربية تزيد عن نصفها بقليل ، فضلا عن انه لا يوجد انتظام في السلاسل الزمنية لمتابعة التطور في إشباع حاجة الإنسان إلى العمل على مستوى الدول العربية ككل.

وتوضح البيانات المتاحة التناقض الأول بين بطالة الذكور والإناث حسب المراحل العمرية الداخلية لفئة الشباب بين 24/20 كيها الفئة العمرية بين 29/25.

البيئة والسكان

ما من شك أن هناك علاقة متبادلة بين السكان والبيئة المحيطة به ، تتأثر بها وتؤثر فيها ، ففي البدء خلق الله سبحانه وتعالى المحيط البيئي بأكمل صورة ، واستمر التوازن البيئي على كوكبنا بدرجة عالية من الكمال لحقب تاريخية طويلة ، ومع تطور الحاجات الإنسانية وبدء الاستخدام الجائر للمواد الطبيعية بدأت بوادر الخلل في توازن النظام البيئي تظهر للوجود .

لقد تعمقت المشاكل البيئية على كوكبنا مع التطور الحضاري والاقتصادي ، فقد أفرزت كل حقبة حضارية ومرحلة تنموية مشاكل بيئية ذات مديات أوسع وأكثر تنوعا وخطورة من سابقتها حتى وصل التدهور البيئي ذروته مع أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة السائدة حاليا ، فالإنسان عموما يستقر وينجذب نحو المناطق ذات الموارد الجيدة التي يمكن استغلالها لأجل خيره وخير الأجيال اللاحقة ، وان الاستغلال غير العقلاني والجور في استخدام هذه الموارد الجيدة يؤثر سلبا على البيئة وينهكها ، كما وان زيادة السكان في منطقة معينة يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات وهذه بدورها تقود إلى الضغط على الموارد المتاحة ويسبب تدهورا في البيئة المحيطة ، كذلك فان نمو السكان يزيد من الحاجة إلى استخدام قوة عمل إضافية وتوفير فرص عمل والتي بدورها تخلق ضغطا جديدا على الموارد الطبيعية إضافة إلى ذلك فان زيادة السكان تعمق من مشاكل الصرف الصحي وتامين مياه صالحه للشرب وزيادة التلوث الصناعي والتلوث الناجم عن وسائط النقل ..الخ ، بمعنى آخر هناك عدد اكبر من السكان الذي ينتجون كميات متزايدة من الملوثات التي تهدد الصحة العامة ، مقابل وجود علاقة سلبية بين السكان ونموه و البيئة المحيطة به وان كان هناك علاقة ايجابية بينهما في بعض الحالات والتي تمثل بالدرجة الأساسية بجهود الإنسان في المحافظة على البيئة التي يعيش فيها من التلوث أو العمل على تحسين بيئة متدنية سواء كانت بسبب طبيعي أو نتيجة ممارسات من صنع الإنسان .

وإضافة إلى ذلك فان لحجم السكان ومعدلات نموه تأثيرا في البيئة المحيطة ، كما أن لمستوى السكان الثقافي والتعليمي ومستواهم الاقتصادي اثر كبير على البيئة سلبا وإيجابا ، فالإنسان غير المتعلم وذو مستوي اقتصادي متدني (الفقر) السكانين في المناطق الحضرية أو الريفية على حد سواء يؤثرون سلبا على البيئة المحيطة ، ففقراء الريف على سبيل المثال يميلون إلى الاستغلال الجائر للأرض المتاحة لهم للحصول على منافع آنية لسد احتياجاتهم الأساسية من خلال الاستغلال الجائر للأرض المتاحة لهم أو قطع الأشجار أو صيد الأنواع النادرة من الحيوانات والطيور ، كما يميل فقراء الريف في حالات أخرى - من اجل تامين الحاجات الأساسية لهم ولعائلاتهم - إلى الهجرة للمدن ومنافسة فقراء المدينة على الخدمات الأساسية الموجودة بحد الكفاف ، وبذلك يعيشون في أحياء سكنية تفتقر إلى الحد الأدنى من الخدمات الأساسية معرضين أنفسهم للأمراض الانتقالية والمزمنة التي تقلل إنتاجيتهم وقابليتهم للعمل.

ومن هناك يمكن القول أن أي سياسة تنموية تهدف إلى خلق تنمية شاملة لا بد من أن تستوعب العلاقة المتبادلة بين السكان والبيئة بإبعادها الكمية والنوعية وان تستوعب بشكل كامل لحقيقة أن قابلية الطبيعة لاستلام الملوثات الناجمة بفعل الإنسان محدودة.

أمين إبراهيم

الاستراتيجية الوطنية

تقرير /شوقي العباسي

القضية السكانية تعد من الأولويات التي تضعها الحكومة في خططها وبرامجها لما لها من أهمية تستدعي تضافر الجهود من اجل وضع حل لهذه القضية التي أصبحت محل اهتمام كثير من الجهات المعنية وعلى رأسها الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان كجهة معنية بالتخطيط والمتابعة والتنسيق للأنشطة السكانية .

ويمكن القول بأنه أفضل ما حسن طريقة التعامل مع القضية وحلها ومعالجتها هي طريقة الإقناع أولا ثم التأثير ثانيا وتغير الاتجاهات والسلوك والممارسات ثالثا، بمعنى إقناع المجتمع عموما بأن بلادنا تشهد مشكلة سكانية حقيقية وأنها تعيش نموا سكانيا مرتفعا وسريعا باتت آثاره السلبية تزيد يوما بعد يوم ويقف حجر عثرة أمام الجهود المبذولة لتحقيق التنمية ومن ثم تزويد هذا المجتمع بالمعلومات والبيانات والمؤشرات والبيانات العلمية الصحيحة والحقائق الواقعية التي تبذلها بلادنا من مشكلة التزايد السكاني وذلك لا يمكن إن يتم أو يتحقق إلا في ظل وجود إعلام قوي وتوعية سكانية مكثفة يتم فيها استخدام خطاب إعلامي موحد يحمل رسائل سكانية واضحة ومحددة من حيث جوانب تأثيرها ونتائجها علميا وواقعيا وهذا ما يمكن تحقيق من خلال العمل على تنفيذ وتحقيق الإستراتيجية الوطنية للإعلام والتثقيف والاتصال السكاني والتي تكمن أهميتها في أنها تأتي استكمالاً لإحدى حلقات التخطيط والبرمجة التي ستساعد على تحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان وبرامج عملها وتوحيد الرؤية والأولويات للعمل في ضوء أهداف وطنية محددة وواضحة تعزز التنسيق والتكامل بين الجهات والمشاريع العاملة في مجال الإعلام والتثقيف والاتصال السكاني من خلال وضع برامج وخطط يمكن متابعتها وتقييمها بما يساعد على تطوير هذا العمل وتوسيع آفاقه المستقبلية .

كما إن الإستراتيجية تعتبر رؤية متطورة لأهم الأهداف والإجراءات الكفيلة بتحقيق النهوض بأوضاع الإعلام السكاني ودورة في إيصال الرسالة السكانية إلى كافة شرائح المجتمع وإيجاد وعي لدى الناس بأهمية الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة .

أهداف الإستراتيجية

تسعى الأمانة العامة للمجلس الوطني للسكان بالتعاون مع الجهات المعنية إلى تنحية الوعي تجاه قضايا السكان لتحويل أهداف الإستراتيجية إلى برامج وخطط عمل قابلة للتحقيق على ارض الواقع ويأتي في مقدمة هذه الأهداف توسيع وترسيخ المعرفة ورفع كفاءة العاملين في مجال التوعية السكانية وبالذات ما يتعلق بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وكذلك إيجاد القناعات والاتجاهات والممارسات الايجابية السائدة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان وتغيير مواقف وسلوكيات الجمهور المستهدف باستخراج مزيج من تقنيات الاتصال بطريقة تتم بالتكامل والمشاركة وتتضمن الإعلام ، التثقيف ، الاتصال .

وتتضمن الإستراتيجية عددا من الأهداف تتمثل بالاتي:

1- زيادة حجم الرسائل الإعلامية وتحسين مضمونها .

2- زيادة نسبة المواد الإعلامية.

3- زيادة عدد العاملين المدربين من موصلي الرسالة الإعلامية.

4- رفع معدل التدريب الإعلامي والارتقاء بنوعيته من خلاله .

5- زيادة الدعم الرسمي ومشاركة المجتمع في نشر الوعي السكاني .

6- توفير معلومات كافية عن المعرفة ومواقف وممارسات الجمهور ونشرها واستخدامها .

المجالات الرئيسية للإستراتيجية

ركزت الإمجالات أساسية يمكن من خلالها تحقيق نهوض ملموس في الوضع الراهن للإعلام السكاني وشملت هذه المجالات على الآتي:

- الصحة العامة والصحة الإنجابية : وقد ركزت الإستراتيجية في هذا الإطار على رفع الوعي وتغيير المواقف للوصول إلى سلوك ايجابي سليم ينسجم مع أهداف السياسة الوطنية للسكان وابرز ايجابيات السلوك الايجابي السليم ومخاطر السلوك والممارسات الايجابية والحياتية وغير السليمة ، وكذا تغيير برامج التثقيف والتوعية بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتوسيع نطاق عملها ليشمل المناطق الأقل حظا في الاستفادة من هذه الخدمات .

- النوع الاجتماعي: تسعى الإستراتيجية إلى رفع الوعي بما يحقق العدالة بين الجنسين في الحقوق والواجبات وتمكين المرأة وتعزيز مساهمتها في التنمية وحصولها على الخدمات الأساسية في الصحة والتعليم ووصولها إلى مواقع العمل والإنتاج واتخاذ القرار.

- النشء والشباب: هدفت الإستراتيجية في هذا المجال إلى توسيع وتعميق الوعي حول قضايا النشء والشباب وضرورة تلبية احتياجاتها وتوعيتهم بحقوقهم الصحية والتعليمية ومشاركتهم في عملية التنمية.

- التثقيف السكاني في التعليم النظامي وغير النظامي : حيث تهدف الإستراتيجية في هذا الجانب إلى توسيع وترسيخ المعرفة للقضايا السكانية وبالذات فيما يتعلق بالصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة وتغيير المواقف والاتجاهات والسلوك الإنجابي لكل فئات المجتمع بما يخدم أهداف السياسة الوطنية للسكان .

- السكان والتنمية المستدامة : تشمل الغاية العامة للإستراتيجية الوطنية للإعلام في هذا الجانب المساهمة في تكوين بيئة داعمة لتحقيق أهداف السياسة الوطنية للسكان وبرامج عملها كمكون أساسي له أولوية ضمن مكونات إستراتيجية التنمية المستدامة وكذا القيام بحملات وطنية إعلامية تهدف إلى إبراز العلاقة وجوانب التنمية المختلفة .

الجزء الأخير للإستراتيجية يتطرق إلى آلية التثقيف والمتابعة والتقييم من خلال لجنة الإعلام والتوعية السكانية المشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء للعام 2002م وتضم في عضويتها كل الجهات العاملة في مجال التوعية السكانية وإعداد خطط وطنية لتنفيذ الإستراتيجية من خلال الخطط القطاعية للجهات ذات العلاقة .

بطالة الشباب في الوطن العربي

رغم عدم توفر بيانات دقيقة عن بطالة الشباب في كل البلدان العربية لأسباب علمية خاصة بمفهوم البطالة ومحدداتها ، وأسباب سياسية ترنو إلى تجميل صورة البطالة ، إلا إن هناك بيانات تقريبية حول عدد من البلدان العربية تزيد عن نصفها بقليل ، فضلا عن انه لا يوجد انتظام في السلاسل الزمنية لمتابعة التطور في إشباع حاجة الإنسان إلى العمل على مستوى الدول العربية ككل.

وتوضح البيانات المتاحة التناقض الأول بين بطالة الذكور والإناث حسب المراحل العمرية الداخلية لفئة الشباب حيث تتركز نسبة البطالة بين الشباب في معظم الدول العربية في الفئة العمرية 24-20 عاما حيث تتراوح ما بين يليها الفئة العمرية 29-25 عاما ما بين إلى ، ثم الفئة العمرية 19-15 عاما ما بين إلى يرتبط هذا ربما باستكمال مراحل التعليم .

ويستثنى من هذا دول مجلس التعاون الخليجي ، والتي تتراوح نسبة البطالة بها ما بين في الكويت ، يليها البحرين وقطر والسعودية وعمان مع وجود تفاوتات واضحة لصالح الذكور ، حيث ترتفع بين الإناث مقارنة بالذكور .

ورغم التوسع في تعليم الإناث، إلا إن ثمة تقاليد مهيمنة لا تزال تدعم قيمة دور المرأة في رعاية شئون المنزل فضلا عن عقبات في بعض الدول العربية أمام تشغيل الإناث وعدم تساويهن في الأجور مع الذكور الذين يقومون بنفس العمل..فالقطاع الخاص والرسمي بالذات يفكر أكثر من مرة عند تشغيله للإناث خشية التغيب والتمارض كما إن تكاليف الانتقال إلى العمل وغيرها من نفقات المرأة العاملة تجعل بعض الأسر يفضل البطالة الاختيارية للإناث .

وأما التناقض الثاني فيكشف عن نفسه من خلال تركز البطالة - حسب محل الإقامة -فهي بين شباب الريف أكثر من شباب الحضر في كل من مصر والجزائر وسوريا ، وفي الحضر أكثر من الريف في كل من لبنان والمغرب نتيجة لتدفق هجرات الشباب من الريف ، فالهجرة كما هو معروف انتقائية في اتجاه ذوي الأعمال الأصغر .

وتذهب البحوث المعنية بالبطالة إلى إن من بين أسبابها التباطؤ في النمو الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي والوطني مقارنة بالنمو السكاني المتسارع ، وضعف المواءمة بين مخرجات التعليم في مختلف مراحله وبين متطلبات سوق العمل ، نتيجة لانخفاض نوعية التعليم وتراجع الطلب على الأيدي العاملة في بعض الدول غير النفطية نتيجة لهيمنة القطاع الخاص الذي تبني تكنولوجيا رأس المال ، وسعى لتخفيض تكلفة العمل .

وثمة أسباب أخرى فقمت من وضعية البطالة والفقر كالحروب والصراعات الأهلية الطويلة أو عدم الاستقرار السياسي ، إضافة إلى التضخم المفرط وتخفيض العملة وتصدع المؤسسات ، وإغلاق الحدود والحصار مما تسبب في خسائر فادحة في التنمية الاقتصادية ومن ثم استفحال البطالة بين الشباب وأمثلة ذلك العراق والصومال والسودان وفلسطين .

أمين إبراهيم

دورة لتطوير مهارات ربات البيوت في عدن

عدن/سبأ:

تتلقى حالياً في مراكز الأسر المنتجة بمحافظة عدن 135 متدربةً من ربات البيوت دورات تدريبية مهنية في مجالات فن الكوافير والتصميم والخياطة ونقش الحناء.

وذكرت الأخت نور ناصر عمير مديرة المركز لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أن /50/ امرأة التحقن في دورة الكوافير،ومدتها خمسة أشهر، و/24/ امرأة في التصميم المدة نفسها.. إضافة إلى التحاق 21 امرأة بدورة نقش الحناء ولمدة شهرين، و/50/ متدربة في دورة الخياطة ولمدة ثلاثة أشهر.. مشيرة إلى أن المشاركات في الدورات التي بدأت في يناير الماضي وتستمر حتى نهاية مايو من العام الجاري، يكتسبن مهارات تساعدهن في الحصول على فرص عمل، وفتح مجالات حرفية لمزاولة المهن لتحسين أوضاعهن الاجتماعية.

محافظ عمران يتفقد أعمال تشجير و تحسين الطرق

عمران/سبأ:

تفقد الأخ/ طه عبد الله هاجر محافظ عمران أمس أعمال التشجير لعدد من شوارع مدينة عمران ، بالإضافة إلى حملة النظافة والتحسين للشوارع الرئيسية وحارات ومناطق عاصمة المحافظة.

كما تفقد سير عملية الرصف في منطقة الكظامة بمدينة عمران الذي تبلغ تكلفته التمويلية/50/مليون ريال بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية من أعمال رصف وتحسين بالأحجار الرصفية بمساحة/10/آلاف متر مربع كمرحلة أولى.

ويهدف تنفيذ هذا المشروع إلى التخلص من التلوث الهوائي والأتربة والاهتمام بالأرض الطينية،إلى جانب تأهيل المدينة وإظهارها بالمظهر الجميل واللائق .

وأكد الأخ المحافظ أهمية تشجير وتنظيف وتحسين المدينة في جميع الجوانب والمجالات الأساسية.. مشيرا إلى أن تزيين المدينة وتنظيفها يعد عملاً حضاريا وإنسانيا أوصى به ديننا الإسلامي الحنيف..وأن جميع المهام و الأعمال التي تنعكس إيجابا على حضارة وجمالية عاصمة المحافظة تعزز من الخدمات العامة لمقتضيات أهداف التنمية والتوسع في البناء والإنشاء والتنمية الشاملة والمستدامة.

تكلفته 55 ألف يورو

افتتاح قسم الولادة وإعادة تأهيل المركز الطبي بفرع جمعية الهلال الأحمر بذمار

ذمار27 سبا:

افتتح الأخوان/ حمود محمد عباد وزير الأوقاف والإرشاد ومنصور عبد الجليل عبد الرب محافظ ذمار أمس مشروع قسم الولادة وإعادة تأهيل المركز الطبي بجمعية الهلال الأحمر اليمني بمحافظة ذمار الذي يشتمل على قسم للولادة وحاضنات وأجهزة تدفئة للمواليدبتكلفة 55 ألف يورو بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية.

واطلع الوزير والمحافظ على نشاط فرع الجمعية وطبيعة الخدمات الإنسانية والطبية التي يقدمها للمواطنين في المجالات الطبية والإنسانية، وتقديم خدمات الرعاية الصحية والتحصين والتوعية للمجتمعات المحلية.

واستمعا من الدكتور/ عبد السلام عبد الوهاب الأحصب رئيس فرع جمعية الهلال الأحمر اليمني بذمار إلى شرح حول مستوى تنفيذ العديد من البرامج والأنشطة التوعوية والتدريبية في المجالات المختلفة.

كما أوضح العمل في مشروع تحسين وتوفير مياه الشرب النقية وزيادة الوعي الصحي للمجتمعات الريفية والذي يتم تنفيذه بالتعاون بين الهلال الأحمر اليمني وجمعية الصليب الأحمر الفرنسي ، ويشتمل على تنفيذ مشاريع مياه في مناطق القمعة بمديرية ذمار والمصنعة وحمام علي بمديرية المنار وشرقي رازح وهجارة وعواصم بمديرية عتمة والهرمة وخلل بمديرية الحداً وموشك بمديرية مغرب عنس وكذا تنفيذ حملات لمكافحة الملاريا وحملات توعية للمجتمعات المحلية حول مخاطر الكوارث والاستعداد لها وطرق التعامل معها والذي يستفيد منه أكثر من 9 آلاف نسمة من أبناء هذه المناطق، حيث تقدر تكلفة المشروع بأكثر من 380 ألف يورو.

وأثنى الأخوان وزير الأوقاف ومحافظ المحافظة على جهود فرع جمعية الهلال الأحمر اليمني والخدمات الإنسانية التي يقدمها الفرع للمواطنين في المجالات الطبية والإنسانية كالإسعافات والمعاينة والتطعيم والخدمات الإنسانية، وتقديم خدمات الرعاية الصحية الأولية والتوعية والتثقيف الصحي.

وحثا على مضاعفة الجهود وتطوير وتوسيع نشاط الفرع ليشمل مختلف المديريات والمناطق .

حضر الافتتاح الأخوة/ مجاهد شائف العنسي الأمين العام للمجلس المحلي للمحافظة وعبده علي سيلان الوكيل المساعد للمحافظة وحسن محمد عبد الرزاق عضو مجلس الشورى.

محافظات تستفيد من أهداف مشروع الخدمات الصحية والإنجابية

صنعاء /سبأ:

عقد أمس بوزارة الصحة العامة و السكان اجتماع حول مشروع التسويق الاجتماعي لخدمات الصحة الإنجابية التي يقوم بتقديمها البرنامج اليمني الألماني للصحة الإنجابية للمنشآت والمرافق الصحية الخاصة في عدد من محافظات الجمهورية .

وفي الاجتماع الذي ضم عدداً من مدراء عموم مكاتب الصحة والسكان من بعض محافظات الجمهورية استعرضت الدكتورة/ أروى الربيع وكيل وزارة الصحة العامة والسكان لقطاع السكان أهداف المشروع في مجال التسويق الاجتماعي واستخدام وسائل تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية في سبع محافظات في الجمهورية .

ونوهت بمجالات التعاون بين الوزارة والبرنامج الألماني في هذا المجال وما حققه البرنامج بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنها منظمة / ماري ستبوس/ في زيادة الإقبال على وسائل تنظيم الأسرة وارتفاع مستوى الوعي الصحي إزاء مختلف القضايا والموضوعات السكانية .

آليات دعم تنفيذ أهداف السياسة الوطنية للسكان

يرتبط تنفيذ أهداف السياسة الوطنية للسكان بمدى توفر وتكوين الجوانب المؤسسية من جهة ومن جهة أخرى بالعديد من الإجراءات والقرارات الإدارية والتثقيفية والإعلامية وبتقوية القدرات الوطنية للقيام بعمليات التنفيذ وخاصة التوعية وتحسين نوعية الخدمات واهم الآليات هي :

- إقامة شراكة فاعلة بين مؤسسات الدولة المختلفة بما فيها وحدات القطاع الخاص والمنظمات التطوعية والخيرية والأهلية وباقي عناصر المجتمع المدني في مناقشة وترجمة أهداف السياسة الوطنية للسكان إلى برامج تنفيذية ومتابعة تنفيذها ورصد نتائجها وتقويمها وكذا تقوية الالتزام بالسياسة السكانية على كل المستويات .

- تشجيع وتكثيف أنشطة الإعلام والاتصال السكاني من اجل رفع الوعي والمعارف والالتزام على جميع المستويات بهدف دفع المخططين وراسمي السياسات والمؤثرين على القرارات الأسرية والتنموية والبيئية لاتخاذ الإجراءات اللازمة والسليمة لخدمة أغراض التنمية المستدامة وإدماج الاهتمامات السكانية في الخطط التنموية على المستويات المركزية والإقليمية والمحلية ، وكذلك تحفيز ومساعدة الأزواج في الاختيار الواعي لتنظيم خصوبتهم من اجل الوصول إلى موقف جماعي مؤيد للسلوك الإنجابي المسئول في مجال السكان والتنمية وزيادة مقدرة الأزواج على ممارسة حقهم الأساسي بحرية ومسؤولية تامة .

المستنقعات في الشوارع بسبب التخلص من المياه المستخدمة يوميا بؤرة لتكاثر البعوض فيجب التخلص منها